وضمن النظم الاجتماعية السائدة في مجتمعنا، الا انه يمكن تحسين ظروف هذه العلاقة لصالح الفلاحين.

رابعا: استحداث المشاريع النموذجية:

كالمزارع الفنية النموذجية، ومحطات تجارب زراعية، ومشاريع انتاج حيوانية، وايجاد تعاونيات زراعية اختصاصية ونشر الصناعات الزراعية.

خامسا: الاهتمام بزيادة الانتاج الزراعي:

كالمشاريع الزراعية الكبيرة، وتقليل مصاريف الانتاج، وضمان التسويق، وايجاد المراكز العلمية، وتوفير الآلات الزراعية، وتقديم البذور والادوية والاسمدة. واستخدام الطرق العلمية الحديثة في الزراعة، وتقديم الارشاد الزراعي والتوسع بالزراعة عمودياً وافقياً.

سادساً: حل المشاكل الاجتماعية في القرية:

الاهتمام بمشاكل الانسان الزراعي الاجتماعية وحلها، بتشكيل اللجان الجماهيرية المختلفة، ونشر الوعي لحل المشاكل الاجتماعية المتمثلة بالعشائرية والقبلية، ونبذ الوجوه التقليدية غير المتعلمة والتي تعمل لمصالحها الخاصة.

الاوضاع السائدة في الريف الفلسطيني:

يعيش ٧٠٪ من سكان الضفة الغربية في المناطق الريفية موزعين في قرى يبلغ عددها ٤٥٠ قرية، وغالبية تلك القرى تتمتع بنفس المقومات والمشاكل الاقتصادية للمناطق المحتلة ويمكن تعدادها على النحو التالي:

١ ـ الظروف المعيشية الصعبة: والمتمثلة بنقص الخدمات حيث ان هناك ٣١٢ قرية بدون كهرباء و ٣٢١ قرية بدون شبكات مياه و١١٥ دون طرق، اي ان الركائز الاساسية في عملية التطور الاقتصادي لا تكاد تكون موجودة بالاضافة الى نقص الخدمات الصحية والتعليمية.

٢ ـ الظروف الاقتصادية الصعبة والتي تعيشها القرية العربية والمرتبطة بظروف الزراعة ودخلها. حيث يعتمد على الدخل الزراعي ٤٦٪ من عدد السكان، ويشكل الانتاج الزراعي ٣٧٪ من الدخل القومي و٢٧٪ من القوى العاملة، بالاضافة الى منافسة البضائع الاسرائيلية الزراعية المدعومة مع البضائع العربية المتخلفة ذات النمط التقليدي، وتبعية الزراعة العربية للانتاج الاسرائيلي للاجهزة الزراعية مرتفعة الثمن، والتي تصل في بعض الحالات الى ٣٠٪ من قيمة الانتاج. هذا بالاضافة الى عقبات التصدير عبر الجسرين.

٣ ـ التوعية الاجتماعية: والمتمثلة بالمشاكل الاجتماعية العشائرية داخل القرية، وكذلك نقص الوعي الزراعي للتطور العلمي ومواجهة المشاكل الاجتماعية التي تواجه الزراعة العربية بروح جماعية وبالأخص مشاركة الشباب في العمل الزراعي، حيث يمثل نسبة من فوق سن (٥٥) ٥٠٪ من العاملين في القطاع الزراعي، وجيل ما بين ٢٥ـ٤٠سنة ٢٥٪. وتحول هؤلاء العاملين الى عمال مأجورين عند الاسرائيليين.